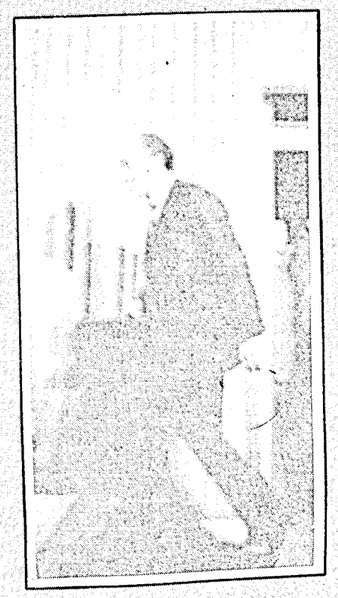

بعد الغاء المعاهدة المصرية - السوفياتية

هل مايزال هناك مجال لمقولات "الحصة الوطنية" في التسوية؟

بقلم : عدنان بدر

منذ ان طرحت « التسوية السلمية » لازمة الشرق الاوسط ، وبشكل خاص وملح بعد حرب تشرين كان هناك نظرتان لطبيعة تلك التسوية ومضمونها وأهدافها .

● النظرة الاولى

كانت ترى أن التسوية مقتصرة على ما تتناوله نصوص القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، أي مقايضة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بالاعتراف بالكيان الصهيوني في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ .

وأصحاب هذه النظرة كانوا يرون أن الوضع الدولي ، بما يحتويه من أزمة حادة تعانيها الامبريالية العالمية ، والوضع الاقليمي الذي برزت فيه « منجزات حرب تشرين العربية » .. والتأييد العالمي المتعاظم لنضال الشعب الفلسطيني .. يمكن أن يعطي لهذه المقايضة مضمونا مختلفا الى حد ما .. الى درجة ذهبوا معها للقول «بامكانية طرد الاحتلال من الضفة الغربية وقطاع غزة بدون شروط » أو « بدون اعتراف بالكيان الصهيوني في أراضي ١٩٤٨ » .. و « اقامة سلطة وطنية تشكل منطلقا لمرحلة متقدمة من النضال في سبيل الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني » .

ان هذه النظرة تعامت عن مجموعة كبيرة من الحقائق البارزة والملموسة أهمها :

١ - ان الامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الاميركية ، تزداد عدوانية وشراسة وتشبثا بما تبقى لها من مواقع في العالم ، في ظل ازدياد حدة أزمتها الخانقة ، وهي في دفاعها عن تلك المواقع المتبقية لا تتورع عن اللجوء الى المغامرات العدوانية . وبالتالي فان ضعف الامبريالية الاميركية أمام ضربات الشعب الفيتنامي البطل ، ومعاناة نظامها الرأسمالي لاكثر أزماته التاريخية حدة ، لا يعني بالضرورة أنها ستلجأ الى موقف اضعف في عملية المواجهة القائمة في الشرق الاوسط .. بل على العكس تماما ، اذا ما أخذ بعين الاعتبار ما يشكله الشرق الاوسط من أهمية قصوى في حياة النظام الامبريالي ، نستطيع تقدير أن الامبريالية تستميت في دفاعها عن مصالحها في هذه المنطقة وتزداد شراسة وعدوانية في محاولة تثبيت تلك المصالح وتوسيعها .

٢ - ان انجازات حرب تشرين - مهما اختلف في تقدير حجمها - لم تصل اطلاقا الى حدود فرض الانسحاب بدون شروط من أية بقعة من الارض المحتلة عام ١٩٦٧ . لا بل كان حتى تسليم العدو ببقاء القوات المصرية على الطرف الشرقي من القناة مشروطا بجملة من الشروط التي جرى تنفيذها بوضوح فيما بعد .

٣ - ان التأييد العالمي لكفاح الشعب الفلسطيني - على أهميته القصوى - لم يصل بعد وليس من المعتقد أنه يمكن أن يصل الى درجة التغيير الجذري لموازين الصراع في ساحة المعركة .

وبالرغم من كل هذا الخلل الواقعي في هذه النظرة ، فانها استطاعت أن تجد لها حيزا لابأس به في مواقف بعض حركة المقاومة وبعض الفصائل الوطنية والتقدمية في الساحة العربية . في نفس الوقت الذي وجدت فيها الانظمة العربية الساعية الى التسوية غطاء صالحا لتحركاتها الاستسلامية المهينة .

● النظرة الثانية

كانت ترى في الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، نفسه ، مجرد وسيلة امبريالية صهيونية رجعية ، للضغط على الاوضاع العربية والفلسطينية من أجل مقايضة هي أوسع بكثير مما تتناوله نصوص القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ .. فمقابل انسحاب الاحتلال الاسرائيلي من بعض الاراضي التي احتلت آنذاك ، أو من كلها في أحسن الحالات لا بد من حصول الطرف الامبريالي الصهيوني الرجعي على ما يلي :

١ - الاعتراف العربي عامة والفلسطيني خاصة بالكيان الصهيوني .

٢ - تحقيق صلح تعاقدي .. وتعامل طبيعي مع ذلك الكيان .

٣ - تجديد النفوذ الرجعي في كل المنطقة العربية .. وبالذات نفوذ الرجعية السعودية .

٤ - تصفية القوى الثورية ، وفي مقدمتها القوى التي تخوض الكفاح المسلح .

٥ - تصفية كل الانجازات الوطنية والتقدمية التي تحققت في بعض البلدان العربية في المراحل السابقة .

٦ - تصفية العلاقات مع المعسكر الاشتراكي .

وبالاجمال يمكن القول : استبدال الاحتلال الاسرائيلي لبعض الارض العربية ، باحتلال امبريالي صهيوني رجعي أوسع لكل الوطن العربي والمنطقة .

تسويتان .. أم تسوية واحدة

وفي عملية التصارع بين هاتين النظرتين ، طرح موضوع وجود « تسويتين » الاولى هي ما تنطبق عليه النظرة الاولى الواردة في هذا التحليل .. والثانية هي ما تنطبق عليه النظرة الثانية .. وطرح من قبل الفريق الاول شعار النضال من أجل احباط التسوية الثانية : التسوية الامبريالية الصهيونية الرجعية ، بالسعي لتحقيق التسوية الاولى التي « يمكن أن يستخرج منها حصة وطنية مرحلية » .

الا أن الوقائع طالما كانت عنيدة .. وهي أعند من كل المقولات والاطروحات ، وتحركت عربة التسوية .. فعلى أي مجرى كانت تلك الحركة ؟

ان نظرة سريعة على أوضاع الانظمة والقوى المشاركة - بهذا الشكل او ذاك - في حركة التسوية تعطينا الجواب الحقيقي والصادق على سؤالنا المطروح :

- أين أصبحت هذه القوى وهذه الانظمة على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية ؟ حتى بمقابل بضعة كيلو مترات من الاراضي المحتلة على هذه الجبهة أو تلك ؟ .

- هل كانت حركة التسوية في صالح تعزيز الاتجاهات التقدمية والثورية داخل تلك الانظمة ، أم كانت في صالح مخطط تصفية تلك الاتجاهات ؟

- هل كانت في صالح تعزيز الانجازات التقدمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقومية ، أم في صالح الارتداد الكامل عن تلك الانجازات ؟

- هل كانت لصالح دعم الثورة الفلسطينية وتصعيدها ، أم لصالح تصعيد محاولات خنقها وترويضها وحتى تصفيتها دمويا .. كما يجري على الساحة اللبنانية بمشاركة انظمة التسوية وقواها ؟

- هل كانت لصالح دعم التضامن العربي الوحدوي الجاد والمناهض للامبريالية والصهيونية والرجعية .. ام لصالح الارتدادات الاقليمية ، والترافق الفوقي على طريق الارتهان للامبريالية والصهيونية والرجعية ؟ .

- هل كانت لصالح توطيد وتعزيز العلاقات مع المعسكر الاشتراكي ام لصالح ضرب تلك العلاقات وتصفيتها ؟

الغاء المعاهدة دليل اخر على حقيقة التسوية

أسئلة لا تحتاج الاجوبة عليها الى كبير عناء ..

السادات : مشروع « مارشال » ثمنا للاحتلال

فالغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي ، يشكل اخر الادلة وأبرزها على اتجاه حركة التسوية ومضمونها ومجراها الحقيقي .

لقد أقدم السادات على الغاء هذه المعاهدة ضمن اطار من التحركات المتعددة التي يتجلى فيها الارتداد الرجعي والاقليمي والاستسلامي المطلق بأجلى صوره . فقد تم الالغاء مباشرة بعد ما يلي :

١ - زيارة السادات للسعودية وامارات الخليج ، تلك الزيارة التي كانت في صلب المشروع الاميركي المعلن عنه سابقا والمسمى حاليا مشروع «مارشال» العربي .. المشروع الذي اتفق عليه في محادثات سالزبورغ والمتضمن الحصول على مساعدات لمصر من الدول النفطية العربية والولايات المتحدة والمانيا الغربية واليابان مقابل اشراف أميركي على الاقتصاد المصري . والجدير بالذكر أن السادات نفسه أعلن قبل أيام من الغاء المعاهدة أن مصر مستعدة لوضع اقتصادها تحت « اشراف دولي » .

٢ - زيارة سايمون وروكفلر لمصر ، وتصريحاتهما الاول حول ضرورة تصفية كل العوائق من أمام القطاع الخاص ، وانصباب المساعدة الاميركية على ذلك القطاع .

٣ - الضجيج الاميركي حول توريد الاسلحة لمصر ، الذي سيعني في المستقبل مصادرة قرار الحرب في مصر ، ووضعه في أيدي البنتاغون الاميركي كليا .

ليتوحد موقف كل القوى المناهضة للامبريالية

ان هذه الخطوات المتشابكة ، والتي لا تمثل غير فقرة زمنية واحدة من عملية الارتداد الاستسلامي توضح حقيقة مجرى التسوية .. فتؤكد الرؤية التي تقول انها مقايضة هي أوسع مدى بكثير مما تتناوله نصوص القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ مقايضة الاحتلال الاسرائيلي المحدد باحتلال امبريالي صهيوني رجعي لكل المنطقة وعلى كافة الاصعدة ..

وباعتقادنا أنه بعد الغاء المعاهدة مع الاتحاد السوفياتي ، بما يرمز له هذا القرار من دلالة واضحة وملموسة على حقيقة التسوية ، ومن ضمن مجرى الاستسلام الكامل .. لم يعد هناك أي هامش مقبول لتبرير النظرة الاولى التي ترى امكانية استخراج أي شيء وطني من التسوية .. بل لا بد الان من اعادة نظر شاملة لصالح وحدة الموقف الوطني والقومي والتقدمي على جميع المستويات الفلسطينية والعربية والدولية من أجل رفض هذه التسوية واحباطها لصالح استمرارية الثورة الفلسطينية والنضال الوطني والتقدمي العربي عامة .